مسح ساحة المعركة
الأسلحة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال

بعد مرور عقد على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يظل الفهم العام لأنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومصادرها محدوداً للغاية. فمعظم التقارير تعتمد على بيانات غامضة وقائمة على الروايات. وبالتالي يظل التساؤل قائماً عن أكثر طرز الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توفراً لدى الإرهابيين والمتمردين والمجرمين. وما درجة تطور هذه الأسلحة من الناحية التقنية؟ هل يمكن ابقاؤها بعيداً عن متناول الأفراد والجماعات ممن يحتمل أن يسيئوا استخدامها؟ كم عمر هذه الأسلحة الزمني وما عدد القطع العاملة؟ ما هي أهم مصادر الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ستعمل على تطوير الجهود المبذولة لوقف تدفق الأسلحة غير المشروعة وتسليط الضوء على ما تشكله من تهديد في الوقت الراهن. هذا الفصل يدشن مشروعاً متعدد السنوات تديره مسح الأسلحة الصغيرة واتحاد العلماء الأمريكيين لتقديم مثل هذه الإجابات بواسطة تحليل بيانات غير مستغلة وغير منشورة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

الجماعات المسلحة في أفغانستان والعراق ليس لديها وسيلة حصول واسعة على أسلحة متقدمة تقنياً أو من أحدث الأجيال.

المشروع ذو ثلاث مراحل متداخلة. هذا الفصل ينقح نتائج المرحلة الأولى، مركزاً على «أسلحة الحرب»، وبالذات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المكتسبة بصورة غير مشروعة والمستخدمة من قبل جهات غير حكومية في مناطق ذات كثافة صراع شديدة. المرحلة الثانية ستتفحص الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في مناطق ذات كثافة صراع مسلح منخفضة وفي بلدان تعاني من عنف إجرامي منظم ذي كثافة عالية. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فستتفحص البلدان المتضررة بأعمال العنف الجنائية الفردية في المقام الأول.

حتى هذه اللحظة عمل هذا المشروع على جمع وتحليل بيانات ٨٠ ألف قطعة غير مشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرة الأسلحة الخفيفة في أفغانستان والعراق والصومال، وهذا ما جعل من المشروع أكبر دراسة من نوعها. بيانات الأسلحة غير المشروعة في العراق وأفغانستان جرى إعدادها من وثائق تلخص محتويات أكثر من ١٥٠٠ مخبأ من مخابئ الاسلحة التي استولي عليها. وتضم البيانات مئات من سجلات غير منشورة سابقاً جرى الحصول عليها مباشرة من حكومات استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما تحليل الأسلحة غير المشروعة في الصومال فقد أستند إلى إجراء استعراض شامل للتقارير الصادرة عن مجموعة المراقبة بشأن الصومال التابعة للأمم المتحدة منذ الأعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١.

حتى تاريخه، جمع هذا المشروع وحلل بيانات ٨٠ ألف قطعة غير مشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

على حين يتباين مدى هذه البيانات ونوعيتها وشموليتها تبايناً كبيراً، فإنها على العموم تلقي ضوءاً جديداً على الأسلحة غير المشروعة في مناطق الحرب، مما يعزز بعضاً من الافتراضات الشائعة وتفرض تحديات على غيرها. النتائج الرئيسية لهذه المرحلة الأولى من المشروع كما يلي:

- الغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال هي على ما يبدو بنادق هجومية على طراز الكلاشنيكوف. الأنواع الأخرى من الأسلحة الصغيرة نادرة نسبياً.
- معظم المدروس من الأسلحة الخفيفة وذخائرها غير المشروعة، على مايبدو، نسخ من أسلحة سوفياتية وصينية التصميم دخلت الميدان منذ عقود.
- البيانات التي اعدت لهذه الدراسة تشير إلى أن الجماعات المسلحة في أفغانستان والعراق ليس لديها وسيلة حصول واسعة على أسلحة خفيفة متطورة تقنياً أو من أحدث الأجيال.

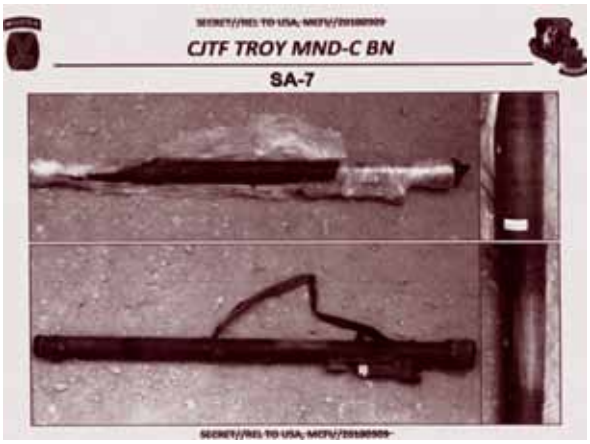

صورة 4.10 لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة SA-7b ضبطت في مخابئ للأسلحة في العراق.

عضو في الميليشيا المسلحة لاتحاد المحاكم الاسلامية يحمل بندقية عديمة الارتداد قرب مقديشو، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. © صورة وكالة اسوشييتيد برس

- البيانات التي جرى الحصول عليها حديثاً بشأن أسلحة ضبطت في العراق تشير إلى أن نسبة كبيرة من الاسلحة الايرانية المضبوطة صنعت مؤخراً.
- على الرغم من كميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الكبيرة التي هرّبت إلى الصومال، فإن تنوع المواد المتوفرة محدود.

الفصل يبدأ بتحديد المصطلحات والمفاهيم، ثم يقدم لمحة موجزة عن البيانات المستخدمة في الدراسة. وبعد ذلك يشرع في تقييم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال على نحو أكثر عمقاً. ويختتم بملاحظات إضافية عن «أسلحة الحرب».